

تقرير المراجع المستقل

المحترمين

أصحاب القضية والسعادة / أعضاء مجلس الإدارة

جمعية التنمية الأهلية بحري حسام وتواضعه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الرأي المطلق:

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية التنمية الأهلية بحري حسام وتواضعه - مسجلة بالمركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي برقم (٤١٥٩) - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهري، المركز العالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدانتها المالي وتدفقاتها النقية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المنشآت الغير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، وبالإضافة إلى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية

أساس الرأي المطلق:

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجعة حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعةنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا المطلق.

المعلومات الأخرى ولفت الانتباه:

إن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى، ثلثت الانتباه إلى إيضاح رقم (١) حيث أنه تم تحويل لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بحري حسام وتواضعه برقم تسجيل (١٧٢) مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتاريخ ١٤٢٦/٠٣/٢١ إلى جمعية التنمية الأهلية بحري حسام وتواضعه برقم تسجيل (٤١٥٩)، مسجلة بالمركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي بتاريخ ١٤٤٣/٠٩/١٢ الموافق ٢٠٢٢/٠٤/١٣م.

مسؤوليات الإدارة حول القوائم المالية:

إن الإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية ، وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة مسئولة عن تقويم مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم ، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية ، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. إن الإدارة مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع حول القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتعد جوهرية ، بمفردها أو في مجموعةها ، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكلجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ :

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة ل توفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإصلاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكّاً كبيراً حول قدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما ثبّن لنا وجود عدم تأكيد جوهري ، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإصلاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإصلاحات غير كافية ، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الجمعية عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام ، وهيكل ومح토ى القوائم المالية ، بما في ذلك الإصلاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبّر عن المعاملات والأحداث التي تمتّلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ إدارة جمعية التنمية الأهلية بحري حسام وتوبابعه - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

لا تمتلك الجمعية نظام محاسبي حسب توجيهات وزارة الموارد البشرية وتنمية المجتمعية وتعتمد على الاكسلل في تسجيل المعاملات المالية وفي رأينا- باستثناء ما ذكر أعلاه - فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية المعتمد من قبل وزارة الموارد البشرية وتنمية المجتمعية والنظام الأساسي للجمعية، وهي مطابقة للدفاتر والسجلات المحاسبية المحتفظ بها .

عن الرويس و شريكه

الرياض : ١٤ محرم ١٤٤٥

محاسبون و مراجعون قانونيون

الموافق : ١٦ أغسطس ٢٠٢٣ م.

عبد الرحمن بن عبد الله الرويس
ترخيص رقم (٨٨٣)

